

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٨٠**

الخميس، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد وولديغيريما
	بولندا	السيد ميلوس
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيد نيفايوس
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد ميشو
	كازاخستان	السيد أليمزانوف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد الأحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيدة فان باك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينتش

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

1817494 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالروسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن حكومة الصومال الاتحادية في إصلاح قطاع الأمن وفي الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. ويرحب مجلس الأمن أيضا بانتخاب رئيس جديد لمجلس الشعب بصورة سلمية وباستئناف نشاط البرلمان الاتحادي. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تضافر الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والبرلمان الاتحادي الصومالي والولايات الأعضاء في الاتحاد لما فيه مصلحة جميع الصوماليين.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق القتال الذي نشب مؤخرا في منطقة سول في شمال الصومال. ويحث مجلس الأمن الأطراف على أن تنفذ، دون إبطاء، التزامها تجاه الشركاء الدوليين بالوقف الفوري للأعمال العدائية، بما في ذلك الامتناع عن إصدار بيانات أو القيام بأعمال قد تزيد من حدة التوترات، ويحث كذلك الأطراف على سحب قواتها والدخول في حوار. ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن القتال قد أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية، ويدعو جميع الأطراف إلى إتاحة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل تام وآمن وسريع ودون عوائق.

”ويرحب مجلس الأمن باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن الأولويات الرئيسية. ومن بين هذه الأولويات تقاسم السلطة والموارد، ومراجعة الدستور، والنظام الاتحادي المالي، والأعمال التحضيرية للانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد المقرر إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، والدعم المقدم للقوات الأمنية الإقليمية، ووضع الصيغة النهائية للنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية، وهي كلها أولويات تقتضي التوصل إلى اتفاقات سياسية يمكن أن تشكل الأساس لوضع التشريعات في البرلمان الاتحادي.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن الضغوط الداخلية والخارجية تنذر بتقويض وحدة الصومال السياسية.

ويشدد مجلس الأمن على أهمية العمل من أجل منع تداعيات الأزمات والمنازعات الإقليمية المزعِزعة للاستقرار من الامتداد إلى الصومال، وضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الشركاء الدوليون للصومال، بالعمل بصورة بناءة من أجل دعم النظام الاتحادي ومؤسساته واحترام عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة على قدم المساواة في عملية التسوية السياسية وفي جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، ويحث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على مواصلة تشجيع زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الصومالية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، ويؤكد من جديد تأييده لاتباع نهج شامل إزاء الأمن في الصومال، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسبما يقتضيه الحال، وفي ظل الاحترام الكامل لسيادة القانون. ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في وضع خطة انتقالية مراعية للظروف حددت فيها تواريخ مستهدفة واضحة من أجل النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصومالية، على النحو الذي أقره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ والشركاء الدوليون في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمن في الصومال الذي عقد في بروكسل في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨. ويثني مجلس الأمن على حكومة الصومال الاتحادية، إلى جانب الولايات الأعضاء في الاتحاد، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والشركاء الدوليين، لما اتبعته من نهج تعاوني في وضع هذه الخطة، ويدعو إلى تنفيذ الخطة بفعالية، بدءا من المرحلة الأولى، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة توفير الموارد اللازمة للخطة الانتقالية.

”ويشير مجلس الأمن كذلك إلى الأهمية الحاسمة للتعجيل بتنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني بغرض توفير الأساس اللازم لنجاح عملية الانتقال. ويحث مجلس الأمن الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على تحديد أولويات الجهود المبذولة في هذا الصدد، بوسائل منها إدماج القوات الإقليمية وتقديم الدعم الاتحادي لها، على النحو الذي وافق عليه مجلس الأمن القومي في الصومال. ويدعو مجلس الأمن الشركاء الدوليين إلى دعم العملية الانتقالية وتنفيذ الهيكل، وإلى تنسيق المساعدة الأمنية تمشيا مع الهياكل القائمة للنهج الشامل إزاء الأمن.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الدور الذي تضطلع به البعثة في إتاحة نقل مهام الأمن إلى قيادة صومالية سيكون بالغ الأهمية. ويشيد مجلس الأمن بما أبانت عنه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من شجاعة وما بذلته من تضحيات في سبيل النهوض بالسلام والاستقرار في الصومال، ويتطلع إلى توصيات الاستعراض المشترك الرابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي أجراه كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن كيفية تشكيل البعثة بغية دعم المرحلة الانتقالية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن وتجرى تحت سلطة مجلس الأمن بما يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق، واستدامة ذلك التمويل ومرونته. ويكرر مجلس الأمن كذلك دعوته الجهات المانحة الجديدة والحالية إلى تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويكرر التأكيد على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد اللازمة لمنظماتها. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبحث الخيارات المتاحة لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن تسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي في الصومال من أجل دعم سبل كسب العيش وإيجاد فرص العمل يشكل عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلام والاستقرار ودعم التنمية المستدامة. ويرحب مجلس الأمن بالالتزام الذي أبدته حكومة

الصومال الاتحادية بتنفيذ البرنامج الحالي الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي، ويرحب بنتائج المائدة المستديرة للصومال خلال الاجتماعات الربيعية المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل. ويحث مجلس الأمن الصومال على مواصلة إظهار التقدم المحرز في بناء سجل الإنجازات المالية والنقدية اللازمة للمضي قدما على درب التطبيع مع المؤسسات المالية الدولية وتخفيف عبء الديون.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، بما في ذلك استمرار خطر المجاعة والآثار الناجمة عن الفيضانات الأخيرة. ويرحب مجلس الأمن بقيام السلطات الصومالية بإنشاء اللجنة الوطنية للفيضانات بهدف المساعدة على تنسيق الاستجابة. ويشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة الدعم الدولي للتصدي للشواغل الإنسانية ولبناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك استمرار اختطاف الجنود الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي والجنساني. ويشدد مجلس الأمن على أهمية حماية المدنيين، ويدعو جميع الأطراف إلى أن تفي فورا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن منتدى الشراكة الصومالية سيُعقد في بروكسل في يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ويتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية. ويلاحظ مجلس الأمن كذلك أن منتدى الشراكة الصومالية سيتيح فرصة للنهوض بالمناقشات المتعلقة بالقدرة على التكيف وبتدابير التصدي للحالة الإنسانية. وسيواصل مجلس الأمن متابعة التقدم المحرز عن كثب، ويؤكد من جديد دعمه للسلام والاستقرار والتنمية في الصومال“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2018/13.

رفُعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.